

مصر

أبريل 2024

دخل إلى مصر منذ أبريل 2023 أكثر من 500,000 شخص أُجبروا على الفرار من الأزمة السودانية. وتعمل المفوضية على توسيع نطاق تقديم المساعدات النقدية والتسجيل لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للفئات الأكثر احتياجًا.

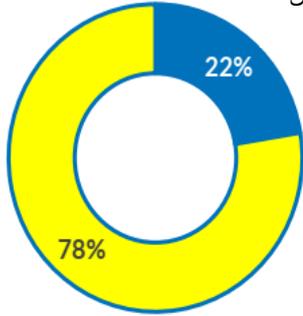
تساعد المفوضية الهلال الأحمر المصري على توصيل المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى غزة، كما تدعم الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى مصر لأسباب طبية من خلال وزارة الصحة.

تستضيف مصر 575,000 لاجئ وطالب لجوء مسجل من 61 دولة. يشكل السودانيون الفئة الأكبر من اللاجئين في مصر. يعيش معظم اللاجئين في المناطق الحضرية بالقاهرة ومحافظة الساحل الشمالي.

التمويل (حتى 31 مارس 2024)
134.7 مليون دولار

هي الميزانية المطلوبة لمكتب المفوضية في مصر

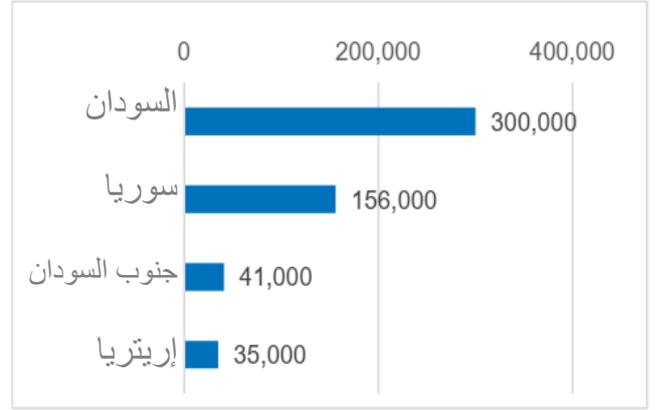
تم تمويل 30.1 مليون دولار



متبقي 104.6 مليون دولار

اللاجئون وطالبو اللجوء المسجلون لدى المفوضية في مصر، حتى 7 أبريل 2024

بلدان المنشأ الأربعة الأعلى من حيث عدد اللاجئين

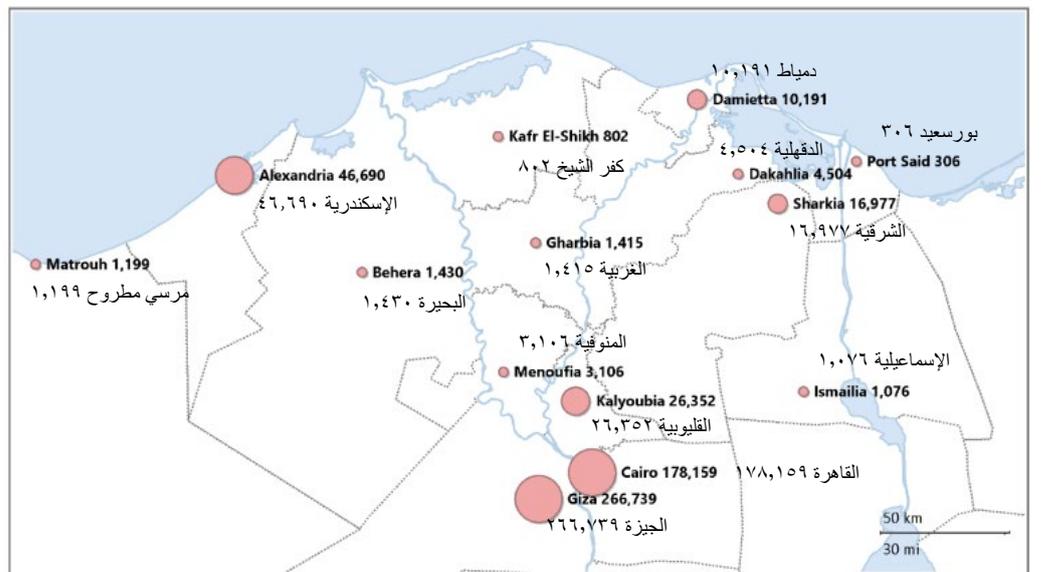

المناطق السكنية الرئيسية للاجئين في مصر
مناطق تواجد المفوضية
الموظفون:

59 موظفًا دوليًا

364 موظف محلي

المكاتب:

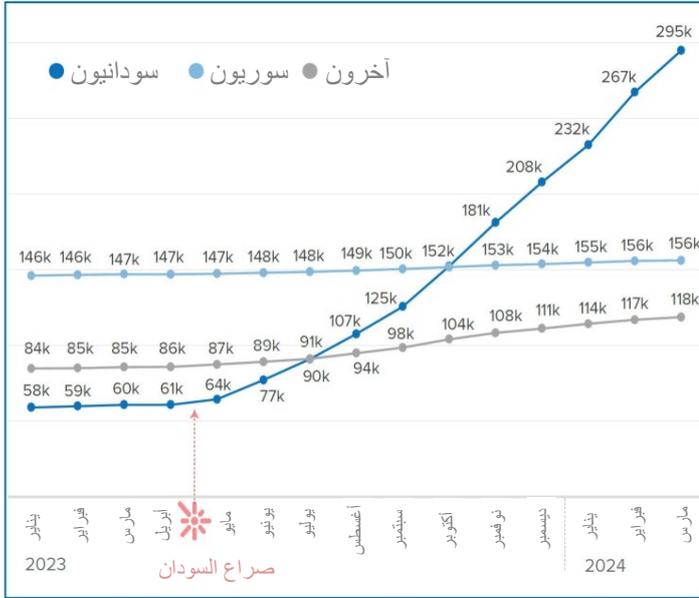
- 1 مكتب بالقاهرة
- 1 مكتب تسجيل بالجيزة
- 1 مكتب تحديد وضع اللاجئ وإعادة التوطين بالجيزة
- 1 مكتب ميداني بالإسكندرية



السياق

يوجد 575,000 لاجئ وطالب لجوء مسجل في مصر، أي ما يقرب من ضعف العدد مقارنة بالعام الماضي مع وجود صراعات هائلة عبر حدودها. ويعيش اللاجئون بمصر داخل المناطق الحضرية في المدن الكبرى، حيث يصل معظم الوافدين الجدد من السودان.

منذ بداية الصراع في السودان في أبريل 2023، رصدت المفوضية زيادة قدرها خمسة أضعاف في عدد السودانيين المسجلين كلاجئين، ومعظمهم من النساء والأطفال. وصلت المفوضية إلى غزة من خلال الهلال الأحمر المصري، استجابةً للوضع الراهن، المياه والملابس والبطانيات والجرارن وفرش النوم، كما قدمت المساعدات النقدية للأشخاص الذين تم إجلاؤهم لأسباب طبية من غزة إلى مصر.



اللاجئون وطالبو اللجوء المسجلون لدى المفوضية في مصر (يناير 2023 – مارس 2024)

بدأت المفوضية عملها في مصر منذ عام 1954 بعد أن وقعت الحكومة المصرية والمفوضية مذكرة تفاهم. ومنذ ذلك الحين، تقدم المفوضية خدمات الحماية، بما يشمل كافة أشكال التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئين وإعادة التوطين للنازحين قسراً. وتعمل المفوضية من خلال عشرة منظمات شريكة في القاهرة الكبرى والساحل الشمالي وأسوان وشمال سيناء، وهي مؤسسة كير مصر، وكاريتاس، هيئة الإغاثة الكاثوليكية، ومعهد دون بوسكو، والمؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، والهلال الأحمر المصري، وبلان إنترناشيونال، وكاتدرائية جميع القديسين/ مصر الملجأ، وهيئة إنقاذ الطفولة، وهيئة تير دي زوم.



نجلاء وحواء وإقبال، ثلاث سودانيات فررن من الصراع في بلادهن العام الماضي ويعيشن الآن في أسوان (جنوب مصر). وقد شاركن آمالهن ومخاوفهن خلال اجتماع مع أفراد مجتمع اللاجئين نظمه المفوضية في أواخر فبراير. © المفوضية / خايمي جيمينيز

الأنشطة الرئيسية

الحماية

■ الاستقبال والمشورة والمساعدات القانونية

تستقبل المفوضية في مصر ما بين ألف إلى ألفي لاجئ في مكاتبها كل يوم من أيام عملها. تعد مكاتب الاستقبال في القاهرة الكبرى والإسكندرية إحدى نقاط الاتصال الأولى مع المفوضية، حيث يقدم موظفو الحماية العاملين بتلك المكاتب المشورة للاجئين وطالبي اللجوء الذين يدخلون المبنى دون موعد مسبق.

وبغض النظر عن مكاتب الاستقبال، يتمتع اللاجئون بعدة طرق أخرى للتواصل مع المفوضية، بما يشمل خط المساعدة الذي تم توسيع نطاقه وتحسين كفاءته مؤخرًا في القاهرة والإسكندرية بهدف الاستجابة للزيادة الكبيرة في عدد الأشخاص الذين يطلبون المساعدة والحماية من المفوضية منذ اندلاع أعمال العنف في السودان. فيوفر موظفي خط المساعدة المعلومات والمشورة وتحديد مواعيد التسجيل لطالبي اللجوء واللاجئين في مصر بسبع لغات (العربية والتغرينية والأمهرية والفرنسية والأورومو والإنجليزية والصومالية). كما يستطيع اللاجئون وطالبو اللجوء الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية والتمثيل من خلال محامي المنظمات الشريكة من المنظمات غير الحكومية.

■ الحماية المجتمعية

تقدم المفوضية والمنظمات الشريكة دعمًا موجهًا للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إدارة الحالات الفردية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاستجابة لحالات الطوارئ. كما تنظم المفوضية أنشطة مجتمعية لتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

■ الحماية المجتمعية – التواصل مع المجتمعات

تواصل المفوضية تنفيذ برنامج نشط للتواصل مع المجتمعات للوصول إلى اللاجئين وتوعيتهم، حيث يزود البرنامج اللاجئين وطالبي اللجوء بالمعلومات حول خدمات المفوضية والمنظمات الشريكة. وتستخدم المفوضية قنوات اتصال مختلفة، بما يشمل وسائل التواصل الاجتماعي



من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار والحصول على تعليقاتهم. ويشمل ذلك [موقع المساعدة](#)، حيث تنشر المفوضية المعلومات المهمة للاجئين في البلاد. كما توجد آلية للشكاوى والتعليقات السرية من اللاجئين وطالبي اللجوء بهدف الإبلاغ عن سوء السلوك، بما يتضمن الفساد والاستغلال الجنسي والاعتداء من الموظفين والمنظمات الشريكة من المنظمات غير الحكومية، فتعد هذه الآلية عنصرًا رئيسيًا في مساءلة المفوضية أمام المجتمعات المتضررة. ومنذ بداية الأزمة، قدمت المفوضية معلومات حول الحماية والمساعدة وإجراءات الإبلاغ عن الاحتيال لحوالي 100,000 وافد جديد.

الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، وممثلة المفوضية في مصر، حنان حمدان، تناولوا وجبة إفطار في شهر رمضان مع ١٥ لاجئًا سودانيًا في القاهرة يوم ٢٣ مارس. ©المفوضية / سيباستيان هيرونغ

■ حماية الطفل

تركز برامج حماية الطفل التابعة للمفوضية على الأطفال المعرضين لخطر سوء المعاملة، والإهمال، والعنف، والاستغلال. ولا يزال الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم إحدى المجموعات المستضعفة الرئيسية من الأطفال اللاجئين. وتجري المفوضية تقييمات المصالح الفضلى وتعطي الأولوية لحماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأطفال الآخرين المعرضين للخطر في البرامج كافة ولمساعدتهم من خلال أنشطة الوقاية والاستجابة والخدمات المتخصصة. وتتعاون المفوضية مع المنظمات النظيرة الوطنية، إلى جانب تقديم الخدمات مباشرةً لحماية الطفل، بهدف الدعوة إلى إدماج الأطفال اللاجئين في الخدمات الوطنية لحماية الطفل.

■ العنف القائم على النوع الاجتماعي

وفي مصر، تشمل أنشطة المفوضية في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي نُهجًا مبتكرة متعددة القطاعات، منها الأنشطة المجتمعية وجلسات التوعية القانونية ومبادرات تمكين المرأة والعلاج بالفن. وتقدم المفوضية والمنظمات الشريكة المساعدة المتخصصة والدعم النفسي الاجتماعي للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ولأولئك الذين عانوا من الصراعات أو أعمال العنف أو الضدمات أو الذين شهدوها.

■ التسجيل

ونظرًا لأن الحكومة المصرية كلفت المفوضية بتنفيذ عملية التسجيل بموجب مذكرة التفاهم لعام 1954، يعد تسجيل اللاجئين المحتاجين إلى الحماية الدولية نشاطًا محوريًا للمفوضية. وقد دفعت الأزمة في السودان المفوضية إلى توسيع قدراتها في مجال التسجيل إلى حد كبير بهدف حماية أكبر عدد ممكن من الوافدين إلى مصر. ويسمح التسجيل البيومترى للاجئين وطالبي اللجوء بتقنين إقامتهم في مصر والحصول على تصريح إقامة قابل للتجديد، إلى جانب تسهيل الوصول إلى الخدمات، مما يمنحهم حرية التنقل في كافة أنحاء البلاد.

ومن بين الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من السودان، تعدى عدد الوافدين حديثًا الذين تواصلوا مع المفوضية للتسجيل 475,000 وافدًا، وذلك اعتبارًا من 8 أبريل 2024. وأعطت الأولوية لـ 48% منهم (أي أكثر من 227,000 شخص) كما تم تسجيلهم، بينما حصل الباقي على

مواعيد تسجيل. وتعمل المفوضية على تعزيز خط المعلومات (الخط الساخن) وعمليات التسجيل لتلبية احتياجات الوافدين الجدد ومجتمع اللاجئين الموجود مسبقاً. كما تنتظر المفوضية في أساليب إعطاء المواعيد عبر الإنترنت لتعزيز الإتاحة. واستجابةً للأعداد المتزايدة، وسعت المفوضية نطاق عملية التسجيل الشاملة منذ بداية الأزمة في السودان من خلال زيادة عدد الموظفين، وإجراء عمليات التسجيل خلال عطلات نهاية الأسبوع، وتحسين البنية التحتية، وتوسيع نطاق خط المعلومات، وزيادة قنوات الاتصال.

تحديد وضع اللاجئ

تجري المفوضية عملية تحديد وضع اللاجئ نيابةً عن الحكومة وتسهل وصول اللاجئين إلى الحماية، والاحتياجات الأساسية، والخدمات الرئيسية، مثل الصحة والتعليم. كما تستخدم المفوضية في مصر نظام تحديد وضع اللاجئ استخداماً استراتيجياً لتحقيق أقصى قدر من الحماية للعديد من طالبي اللجوء مع الحفاظ على نزاهة نظام اللجوء. وفي عام 2023، فصلت المفوضية في مصر في 12,600 من القرارات المتعلقة بتحديد وضع اللاجئ، وبهذا تكون قد صنفت عمليات تحديد وضع اللاجئ في مصر على أنها أكثر العمليات كفاءة على مستوى العالم. وتسعى المفوضية جاهدةً إلى سرعة الفصل في القرارات المتعلقة بوضع اللاجئ، مما يمكن الأفراد من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن مستقبلهم، سواء باعتبارهم لاجئين أو من خلال الاستعانة بحلول بديلة، مثل برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج التابع للمنظمة الدولية للهجرة.

الحلول الدائمة

تعد مصر، نظراً لموقعها، جزءاً من مبادرات إعادة التوطين في سوريا ووسط البحر الأبيض المتوسط. وفي عام 2023، تم تقديم أوراق 3,247 لاجئاً للنظر في إعادة توطينهم في أستراليا، وكندا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، بينما غادر 4,359 لاجئاً إلى بلدان إعادة التوطين. وتواصل المفوضية في مصر إيلاء الأولوية للمسارات التكميلية باعتبارها وسيلة للوصول إلى حل طويل الأمد لأزمة اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر. وفي عام 2023، غادر 864 لاجئاً وطالب لجوء البلاد بعد الوصول إلى هذه المسارات، التي تشمل لم شمل الأسرة، وتنقل العمالة، والتعليم، وبرامج الرعاية الخاصة. وتضمنت المجموعة التي غادرت البلاد ثلاثة طلاب تم التوفيق في اختبارهم، حيث أكملوا دراستهم حتى حصلوا على درجة الماجستير من جامعة لوفن الكاثوليكية في بلجيكا عن طريق مشروع تجريبي لمسارات التعليم.

التعليم

تدعو المفوضية إلى تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء في المدارس الحكومية على قدم المساواة مع المصريين. وفي عام 2023، قدمت المفوضية منحاً نقدية تعليمية لأكثر من 73,000 طفل من أجل دعم التحاق الطلاب اللاجئين في المدارس الحكومية ومراكز التعلم المجتمعية للاجئين، ومن أجل تمكينهم من الوصول إلى وسائل النقل الآمنة واستخدامها في طريقهم إلى المدرسة وشراء الأدوات المكتنية اللازمة. وبناءً على الاحتياجات التي حددتها الحكومة المصرية، توفر المفوضية تدريب المعلمين، وتدعم تجديد المدارس، وتوفر المعدات وأجهزة الحاسوب والأثاث وغيرها من الأساسيات اللازمة لمساعدة المرافق المصرية على استيعاب اللاجئين.



جالنيا، من السودان، واحدة من حوالي 100 طفل لاجئ شاركوا في سلسلة من المعسكرات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والتي نظمتها المفوضية ومؤسسة الألفي في القاهرة في فبراير 2024. © المفوضية / بيدرو كوستا جومز

الصحة

تدعم المفوضية الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للاجئين، وطالبي اللجوء، وسكان البلد المضيف في المناطق التي تشهد تركيزات كثيفة من اللاجئين. وفي عام 2023، قدم الهلال الأحمر المصري، وهو أحد المنظمات الشريكة للمفوضية، خدمات طبية لأكثر من 32,000 لاجئ فروا من أزمة السودان. فتم تقديم الخدمات عند المعابر الحدودية وشملت علاج الأمراض التي أصيبت بها أثناء رحلتهم إلى مصر (مثل الجفاف، وضربة الشمس، ولدغات الحشرات، والعدوى) والأمراض المزمنة غير المعالجة (منها مرض السكر وقصور القلب). وفي الحالات الشديدة، نجح الهلال الأحمر المصري في تحسين وضع المرضى إلى أن استقرت حالتهم، ومن ثم تم إحالتهم للرعاية في مستشفيات أبو سميل أو أسوان. كما حصل أكثر من 4,500 شخص على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بينما حصل أكثر من 900 شخص على الرعاية في مستشفيات الإسكندرية والقاهرة وأسوان في عام 2023.



شاركت 15 لاجئة في تدريب على الخبز داخل مطبخ مجتمعي بالقاهرة في فبراير 2024. ويهدف هذا التدريب، الذي شاركت المفوضية في تنظيمه، إلى تعزيز مهارات اللاجئين حتى يتمكنوا من إنشاء أعمالهم وتوسيعها. © المفوضية / لميس سليمان

سبل كسب العيش والإدماج الاقتصادي

تساعد المفوضية اللاجئين وطالبي اللجوء على إعالة أنفسهم وأسرهم من خلال توفير التدريب ومساعدتهم حتى يجدوا السوق الذي يتناسب مع مهاراتهم وبضائعهم. كما تعمل المفوضية على تعزيز الإدماج الاقتصادي لمن أجبروا على الفرار من منازلهم، فدافعت عن حقهم في العمل وزيادة سبل كسب العيش من خلال تقديم البرامج الموجهة نحو السوق. وفي عام 2023، قدمت المفوضية دعماً لسبل كسب عيش أكثر من 5,842 شخصاً، حيث شمل هذا الدعم إرشادات حول سوق العمل في مصر والوصل بين أرباب العمل والموظفين المحتملين، مع ضمان استيفاء الحد الأدنى من المعايير. في المجمل، وبفضل الدعم المقدم، وجد 477 فرداً في عام 2023 وظيفة بعد مشاركتهم في البرامج التي قدمتها المفوضية. وعلاوة على ذلك، دعمت المفوضية 407 رائداً من رواد الأعمال لتأسيس أعمالهم عن طريق المنح النقدية والتوجيه. وقد ساعدت هذه الجهود كلها اللاجئين على الدخول إلى سوق العمل المليء بالتحديات والذي يعاني من قطاع غير رسمي كبير وبطالة مزمنة.

المساعدات النقدية

تقدم المفوضية منحاً نقدية شهرية غير مشروطة للاجئين وطالبي اللجوء الأكثر ضعفاً من أجل توفير الحماية والمساعدة وحماية اللاجئين من الاستعانة بالأيدي التنكيفية الضارة. كما أدى تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء بعد اندلاع النزاع في السودان في منتصف إبريل إلى أن إعادة المفوضية لتوجيه برنامج المساعدات النقدية ليشمل الوافدين حديثاً في حالة استيفائهم لمعايير الأهلية. وبدأت المفوضية في توصيل المساعدات للجزء الجنوبي من البلاد عن طريق فريقها المتمركز مؤقتاً في الجنوب (أسوان)، وذلك من أجل التكيف مع حالة الطوارئ الجديدة. منذ بداية النزاع في السودان، ساعدت المفوضية حوالي 50,000 شخص من خلال تقديم أموال نقدية عاجلة. وفي الوقت نفسه، حصل 67,000 شخص على المساعدة النقدية متعددة الأغراض (MPCA) مرتين كل شهر في مارس 2024، منهم 15,774 من الوافدين حديثاً من السودان. وتعتبر الأموال النقدية أكثر الطرق فعالية وأفضل الأساليب لصون الكرامة، فهي تمكن اللاجئين المستضعفين من تغطية احتياجاتهم الأساسية، وفي الوقت نفسه تدعم الأسواق المحلية وتعززها.

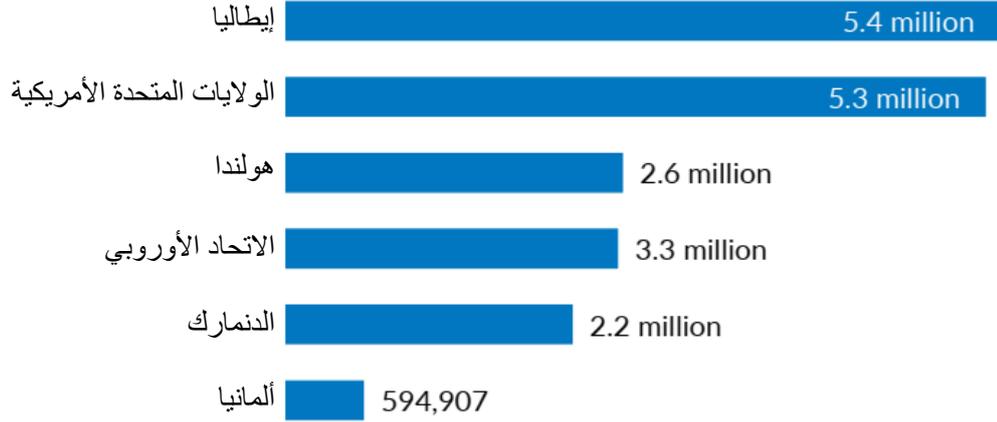
التنسيق بين الوكالات

في أعقاب بداية الأزمة، ووفقاً لنموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، ترأست المفوضية عملية وضع خطة إقليمية للاستجابة لأزمة اللاجئين السودانيين من أجل تنسيق الاستجابة المشتركة بين الوكالات، إلى جانب الأنشطة المناصرة وحشد الموارد في البلدان الخمسة الأكثر تضرراً بالتدفقات المحتملة للاجئين القادمين من السودان، حيث تدرج مصر ضمن تلك البلدان. وفي 21 سبتمبر 2023، استضافت المفوضية والحكومة المصرية في القاهرة ورشة عمل التخطيط المشترك لعام 2024 بشأن خطة الاستجابة في مصر، والتي تعد أداة مستقلة لمناصرة مجموعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة كافة. وكانت مشاركة كبار المسؤولين الحكوميين، والجهات المانحة، ومنظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية بمثابة تأكيداً مدوياً على الجهود التي بذلتها المفوضية مؤخراً لإشراك المجتمع الدولي والحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية. كما وفرت ورشة العمل فرصة لمواصلة البناء على الشراكة الراسخة بين الحكومة والمجتمع الدولي. اعتباراً من 8 أبريل 2024، تم تمويل 7% من الفصل الخاص بمصر في الخطة الإقليمية للاستجابة لأزمة اللاجئين لعام 2024.

المعلومات المالية

تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم الحاسم من الجهات المانحة التي ساهمت في تنفيذ عملياتها داخل مصر، بما في ذلك الاستجابة للوضع في السودان، وغيرها ممن ساهمت في تطبيق برامج المفوضية من خلال تقديم التمويل المخصص وغير المخصص.

المساهمات المخصصة حتى 31 مارس 2024 | بالدولار الأمريكي



كما تعرب المفوضية في مصر عن امتنانها للدعم الحاسم الذي قدمته الجهات المانحة الخاصة، بما في ذلك أستراليا، والصين، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، وجمهورية كوريا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

للتواصل: قسم الإعلام والعلاقات الخارجية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – arecapi@unhcr.org
 الروابط: زوروا موقع جلوبل فوكس (Global Focus) للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر | موقع الطوارئ التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السودان | حساب تويتر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر | بوابة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين